مأسسة صوت الاحتجاج السياسي بالمغرب الحركة الاحتجاجية الأمازيغية نموذجا

د.عبد الإله أمين، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة ابن زهر أكادير المملكة المغربية

ملخص: بعد مرور ما يقرب من عقدين من الزمن على تدشين مسلسل المأسسة اتضح أن هذا الأخير يعيش أزمة حقيقية بفعل انقسام الجماعة السياسية الوطنية، بل والأدهى من ذلك انقسام الحركة الأمازيغية على نفسها، بخصوص العديد من القضايا الجوهرية ذات البعد الهوياتي السياسي بامتياز، والمحددة حقيقة للمعالم المستقبلية للدولة الوطنية. ومع ما طبع ويطبع مسلسل المأسسة من تذبذبات ومن تسييس مضاعف، ظهر جليا بأن الأزمة في العمق أزمة إطار مرجعي ناظم لمسلسل المأسسة، من حيث منطلقاته وغاياته ومآلاته.

الكلمات المفتاحية: المأسسة، الدولة الوطنية- الحركة الأمازيغية، الاحتجاج السياسي، ترسيم الأمازيغية، الإطار المرجعي للمأسسة.

The Institutionalization of the voice of political protest in Morocco. The Amazigh protest movement as a model.

Abstract: After nearly two decades since the inauguration of the institutionalization process, it has become clear that the latter is experiencing a real crisis due to the division of the national political community. Even worse, the division of the Amazigh movement on itself regarding many of the fundamental issues of the political identity par excellence, which are truly determining the future features of the nation state. With the fluctuations and the increasing politicization of the institutionalization series, it has become clear that the crisis, in the depth, is a crisis of a frame of reference governing the institutionalization series, in terms of its starting points, goals and outcomes.

Keywords: Institutionalization, the national state, the Amazigh movement, political protest, the demarcation of Amazigh language, the reference framework for institutionalization.

الأطروحة موضوع البحث:

نقد الحركة الاحتجاجية الأمازيغية للدولة الوطنية ليس نقدا للسياسات المؤسساتية لهذه الدولة الوطنية، تروم من خلاله الحركة تقويم هذه السياسات بما يسمح بإنصاف الأمازيغية من خلال إدماجها مؤسساتيا، بل هونقد في العمق للمشروعية وللإطار المرجعي الذي قامت عليه الدولة الوطنية، مما يفيد استراتيجيا الإنهاء مع تجربة "الدولة الوطنية" والتطلع لتأسيس إطار دولتي بديل يسع الأمازيغية بكل تمظهراتها. ولما كانت "المأسسة" كمطلب تتجاوز حدود الادماج المؤسساتي للأمازيغية إلى البحث عن "وظيفة سياسية للأمازيغية" في "الدولة الوطنية"، فإن تحقق ذلك دونما تهديم "للدولة الوطنية" رهين بإنهاء أزمة الإطار المرجعي الناظم لمسلسل المأسسة، من حيث منطلقاته وغاياته ومآلاته.

أهمية البحث:

نجمل أهمية البحث في نقط ثلاث:

أولا: الأهمية الأكاديمية

وتكمن في فهم السياق العام لانبعاث وانتعاش الحركة الأمازيغية كحركة احتجاج سياسي، والإستراتيجية المتبعة من لدن الحركة الأمازيغية لنقد مشروعية الدولة الوطنية، ومحاولة استجلاء أهم الرهانات القابعة وراء ذلك، وذلك في إطار مقاربة أكاديمية نقدية للخطاب الإيديولوجي الأمازيغي، وللخطابات الإيديولوجية المتقاطعة معه.

ثانيا: أهمية آنية

مع المقتضى الدستوري الجوهري الذي جاء به دستور 2011 في فصله الخامس، ومع نص القانون التنظيمي 26.16، اكتسى الموضوع أهمية آنية مضاعفة، وذلك من منطلق كون المرحلة اليوم مرحلة انتقالية مفتوحة على كل الاحتمالات، والصراع اليوم على أشده بين الفرقاء السوسيوسياسيين من أجل احتلال مساحات سياسية إضافية في حقل سياسي في طور إعادة التشكل، والأمازيغية تمثل في سياق ذلك آلية للتعبئة أخذت تستثمر فيها قوى سياسية أخرى من خارج الحركة الأمازيغية، بل أخذت تشكل قطب الرحى في الصراع مع الإسلاميين.

ثالثا: الأهمية التاريخية

تكمن الأهمية التاريخية في استعراض سلسلة المراجعات التاريخية التي دشنتها الحركة الأمازيغية، والتي شملت العديد من الحقائق التاريخية والعديد من المفاهيم المركزية، ومحاولة استجلاء الرهان القابع وراء ذلك.

فرضيات البحث:

فرضية1: المأسسة تتجاوز حدود الادماج المؤسساتي للأمازيغية لغة وثقافة إلى البحث عن وظيفة سياسية للأمازيغية في فضاء الدولة الوطنية.

فرضية2: مسارات ومآلات "مسلسل المأسسة" رهين بتذويب أزمة الإطار المرجعي الناظم لمسلسل المأسسة، من حيث منطلقاته وغاياته ومآلاته.

منهجية البحث:

لمعالجة الإشكالية موضوع البحث، واختبار فرضياته، اعتمدنا منهجية تحليل الخطاب، في محاولة لاستقراء أهم المرتكزات التي يعتمدها الخطاب الاحتجاجي الأمازيغي في نقده للدولة الوطنية والرهانات المتحكمة في ذلك، ومدى امتلاك الحركة الاحتجاجية الأمازيغية لخطاب موحد بخصوص العديد من القضايا التي تهم إشكالية البناء الدولتي، ومستوى تأثير ذلك على مسلسل "المأسسة" الذي انطلق فعليا مع إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.(واعتماد منهجية تحليل الخطاب من أجل استقراء أهم المرتكزات التي يقوم عليها الخطاب الإيديولوجي الأمازيغي فرض علينا أولا اختيار متن البحث وفق معايير مضبوطة تمكن من جعل المتن أكثر تمثيلية لخطاب الحركة الأمازيغية، على اختلاف مكوناتها. لذا اعتمدنا أولا ما يمكن تسميته بالأدبيات الجماعية للحركة الأمازيغية والتي صدرت عموما إما في فترة التنسيق الوطني أوفي فترة التنسيق الجهوي، أوفي محطات سياسية بارزة من قبيل محطة "التعديل الدستوري" الأخير الذي تزامن والحراك . كما أغنينا متن البحث كذلك بالإصدارات الجمعوية والكتابات الفردية التي تعكس التوجه العام للحركة الأمازيغية بخصوص القضايا المثارة في هذه الدراسة. وهذا التوجه في اختيار متن البحث فرضته طبيعة الأهداف المسطرة للدراسة والمنهجية المعتمدة، وكذلك ضيق الحيز المخصص للدراسة، وكلها عوامل فرضت علينا عدم إمكانية الانفتاح على دراسة الخطابات المضادة للخطاب الإيديولوجي الأمازيغي. أما دراسة السياسة المؤسساتية للدولة فقد اقتصر حضوره على دراسة "المخرج القانوني" سواء تعلق الأمر بدستور 2011 أونص القانون التنظيمي 26.16).

خطة البحث:

عمدت إلى معالجة موضوع بحثي هذا عبر محاور ثلاث رئيسية:

أولا: مقومات الفعل الاحتجاجي الجماعي ذا البعد الهوياتي

ثانيا: صوت الاحتجاج السياسي الأمازيغي ومنحاختراق فضاء التعاقد السياسي باسم الأمازيغية

ثالثا:مأسسة صوت الاحتجاج السياسي الأمازيغي: محدداته ورهاناته

مقدمة:

لم تكن الأمازيغية لتشكل في وعي النخب الوطنية بمختلف مشاربها الفكرية وانتماءاتها الإيديولوجية أكثر من نعرة طائفية تحركها أياد أجنبية مدسوسة تتهدد الوحدة الوطنية، أو مسألة ثانوية لا تتمتع بالأولوية في الأجندة السياسية، مما دفع بالحركة الأمازيغية إلى طرح سؤال لماذا الأمازيغية في محاولة منها لشرعنة الخطاب والفعل الأمازيغيين وإيجاد مكان لهما في الفضاء العمومي الوطني.

إلا أنه مع مرحلة التسييس انتقلت الحركة الاحتجاجية الأمازيغية من البحث عن المشروعية إلى تهديم مشروعية الخصوم السياسيين، ومن البحث عن مساحة للاعتراف بالأمازيغية والتعايش معها داخل فضاء الدولة الوطنية إلى نقد المشروعية التي قامت عليها هذه الدولة الوطنية، مدشنة بذلك لصوت احتجاج سياسي منتقد للبنى القانونية والمؤسساتية والقيمية للدولة الوطنية.

فالدولة الوطنية، وكقناعة ثابتة في الخطاب الإيديولوجي الأمازيغي، لا تصلح فضاء للتعايش مع الأمازيغية مما يستدعي البحث عن إطار دولتي بديل يسع الأمازيغية، ليس فقط كلغة وثقافة، بل

كهوية لها محدداتها الثقافية والسياسية الخاصة، وكمشروع مجتمعي حامل لقيم تغيير مجتمعي، بحسب الخطاب الإيديولوجي الأمازيغي(واستعمال مصطلح ايديولوجيا هنا ليس له أي دلالة قدحية بل هوللدلالة فقط على تصور خاص، للتاريخ، للدولة الوطنية، للهوية الوطنية... تمتلكه الحركة الأمازيغية كحركة احتجاج سياسي، وتسعى جاهدة أن تحتل به مكانا في مسلسل الانتقال، وتحتل معه مكانا مستقبليا في فضاء الدولة الوطنية).

في سياق ذلك، وفي مسعى من دوائر القرار للحد من وتيرتي التدويل والتسييس التي طبعت الساحة السياسية الوطنية، خصوصا مع البيان الأمازيغي في مارس 2000، جاء خطاب 30 يوليوز 2001، ليشكل نقطة البداية في مسلسل مأسسة "صوت الاحتجاج السياسي الأمازيغي". إلا أن احتدام حدة الصراع بين الفرقاء السياسيين في كل محطة من محطات المأسسة يطرح السؤال حول الإطار المرجعي الناظم لمسلسل المأسسة، من حيث منطلقاته وغاياته ومآلاته.

وسؤال الإطار المرجعي الناظم لمسلسل المأسسة لا ينحصر فقط في "صوت الاحتجاج السياسي الأمازيغي" بل يمتد ليشمل كل "الحركات الاحتجاجية"، ذات المطلب الحقوقي العام أو الخاص على حد سواء. كل ما هنالك هو أن حجم الدراسة لا يسع لتناول كل حالة حدى، مما جعلنا نتجه منهجيا نحو الاشتغال على مأسسة "صوت الاحتجاج السياسي الأمازيغي" نموذجا ليس إلا. وهذا ما فرض علينا بحث ما أسميته بمقومات الفعل الاحتجاجي الجماعي ذا البعد الهوياتي، بقدر كبير من التجريد، قبل أن أتناول بالدراسة والتحليل "صوت الاحتجاج السياسي الأمازيغي" ومنحى اختراق فضاء التعاقد السياسي باسم الأمازيغية، وذلك كمدخل لمقاربة مقومات ورهانات المأسسة.

ويبقى من المهم جدا التأكيد على أن ورود مفهوم الحركات الاحتجاجية في موضوع بحثي هذا،معناه أنني لا أتناول هنا صور الاحتجاج البسيطة، بل أتناول الاحتجاج السياسي كفعل جماعي ممارس من طرف فاعل جماعي له خطاب إيديولوجي واستراتيجية عمل، يسعى من خلالها إلى اختراق فضاء التعاقد السياسي كقوة سوسيوسياسية مستقلة لها بنيتها التنظيمية الخاصة وخطابها الخاص. وهذا لا ينطبق على "الحركة الاحتجاجية الأمازيغية" بل يمتد ليشمل " مختلف صور الفعل الاحتجاجي الجماعي" الممتلك للمقومات المومأ إليها أعلاه. والتي سنعمد إلى مقاربتها لاحقا.

كما يتعين التأكيد على أن الاحتجاج كفعل جماعي محكوم بمحددات؛محكوم بالسياق العام لانبعاث صوت الاحتجاج دوليا، إقليميا،وطنيا. ومحكوم أيضا بالقوة التعبوية للحركة الاحتجاجية. ومحكوم وهذا هو الأهم، بطبيعة النسق موضوع الاحتجاج.

مقومات الفعل الاحتجاجي الجماعي ذا البعد الهوياتي

تتعدد صور الاحتجاج السياسي، ولكن سأحاول هنا بحث الفعل الاحتجاجي الجماعي ذا البعد الهوياتي، والذي لم يكن ليتحقق إلا بوجود أربع مقومات جوهرية، وهي تباعا:

أولا: من حيث البنية التنظيمية؛ صوت احتجاج جماعي منظم في شكل فاعل جماعي منبعث من الهامش ينتج فعلا احتجاجيا جماعيا غايته التحسيس بوجود "قضية حقوقية " متعددة الأبعاد (ثقافيا، سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا) تستدعي الحل.

وهذا الفعل الجماعي الاحتجاجي المهيكل في صورة حركة جمعوية مدعو اليوم، إن أراد فعلا ربح رهان التمكين الذاتي(الاستقلالية والفاعلية)، إلى إيجاد توليفة على ثلاث مستويات على الأقل :

- توليفة بين الحقوقي والسياسي
- توليفة بين الوطني وفوق الوطني
- توليفة بين المؤسساتي والاحتجاجي.

ثانيا: من حيث الخطاب، وما يطبعه من كثافة وتنوع ؛ صوت احتجاج جماعي يرفع مطلبا حقوقيا عاما(المنظمات الحقوقية الوطنية) أو خاصا (الحركة النسائية، الحركة الأمازيغية) يجسد في العمق خطابا احتجاجيا على سياسات الدولة الوطنية؛ خطاب احتجاجي استفاد كثيرا من تآكل مشروعية خطاب الوطنية وتراجع قدرة الأحزاب السياسية الوطنية على التعبئة السياسية باسم الوطنية، وعلى تحقيق المستوى المطلوب من الإشباع الإيديولوجي، خصوصا في ظل ظهور انتظارات جديدة للشارع (الخبز، الحرية، الشغل) لا تتلاءم وخطاب الوطنية في صيغته التقليدية، بل تؤسس لخطاب المواطنة بكل أبعاده.

ثالثا:من حيث استراتيجية الفعل؛ صوت احتجاج جماعي يراهن على إحداث تغيير:التغيير في البنية القانونية والتغيير في البنية المؤسساتية والتغيير في البنية القيمية والثقافية للدولة الوطنية..، التغيير القطيعة مع الدولة الوطنية بكل مقوماتها، والتي فصلت على مقاس مرحلة، ولم تعد اليوم تصلح فضاء للتعايش، بحسب صوت الاحتجاج القادم من الهامش والذي تضاعفت حمولته السياسية.

رابعا: من حيث تبلور حلبة صراع عمومي حول القضية موضوع التعبئة؛ وتبلور حلبة الصراع العمومي هوالكفيل بإصباغ كل مشكل اجتماعي بصبغة العمومي (Daniel Cefaï ,1996, PP43-66).

إذن، يظهر من حيث المبدأ بأن هناك صوت احتجاج سياسي ذا لبوس حقوقي ساع إلى إحداث قطيعة مع مرحلة والتأسيس لمرحلة أخرى. وهنا أؤكد مرة أخرى بأن فعل الاحتجاج السياسي هذا ليس بالفعل البسيط ولا الطارئ بل هوفعل احتجاج جماعي منظم له مقومات تحدد هويته كفعل احتجاج سياسي غايته إحداث تغيير جوهري في البنى القانونية والمؤسساتية والقيمية للدولة الوطنية.

ولكن إذا كانت هذه المقومات المشتركة تطبع النسيج الجمعوي الحقوقي ذا المرجعية الحقوقية العلمانية ككل، وتسهم بشكل كبير في فهم محددات ورهانات الفعل الاحتجاجي كفعل جماعي، فإنه بالمقابل يبقى منهجيا من الصعب تناوله كمتن واحد للدراسة لأنه ببساطة لا يشكل وحدة عضوية وموضوعية منسجمة رغم نقط الالتقاء الكثيرة.

فمثلا هناك تمايز من حيث البنية التنظيمية ومدى ارتباطها بالسياسي وبالحزبي تحديدا؛ فالحركة الأمازيغية وخلافا للحركة النسائية لم تخرج من رحم الحزبي رغم ارتباط كثير من نشطائها باليسار.

وهناك تمايز من حيث الخطاب واستراتيجية العمل؛ فالحركة الأمازيغية مثلا تقدم نفسها كحركة اجتماعية حاملة لمشروع تغيير مجتمعي شمولي، ومن تم فإنه يبقى من المنطقي أن تغير استراتيجية عملها من العمل في إطار لوبي جمعوي ثقافي إلى استراتيجية العمل السياسي في إطار حزب سياسي، وهذا أمر مستبعد بالنسبة للحركة النسائية مثلا، ومستبعد بشكل أكبر بالنسبة للحركة الحقوقية ذات المطلب الحقوقي العام الذي يبقى عنصر الاستقلالية عن السياسي الحزبي شرط وجود بالنسبة لها.

وهناك تمايز حتى من زاوية التعامل الرسمي مع هذه المكونات الثلاث للحقل الحقوقي، بحيث نجد أن استثمار الدولة في الحقل الحقوقي وولوجها لهذا الحقل كان من بوابة الحقوق السياسية وتحديدا بوابة ملف الاختفاء القسري، ليأتي بعد ذلك الدور على الحقوق المدنية للنساء. أما التعامل مع الحقوق اللغوية والثقافية فقد تأخر إلى حدود 2001 تاريخ إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

هكذا، وعلى الرغم مما يطبع العديد من الحركات الاحتجاجية في المغرب من مواصفات ومقومات مشتركة، فإن حجم التمايز يستدعي ضرورة إفراد البحث لصورة واحدة من صور الاحتجاج. وقد وقع اختياري على الحركة الامازيغية كحركة احتجاج سياسي، يتجاوز في إطارها الفعل الاحتجاجي حدود الثقافي إلى السياسي وحدود الوطني إلى فوق الوطني وحدود الإصلاح إلى النقد والمراجعة الشاملة للوطنية تاريخا ونخبا وهوية ودولة، من منطلق كونها تأسست جميعها خارج مجرى التاريخ،وعلى مقاس مرحلة بحسب الخطاب الايديولوجي الأمازيغي(البيان الأمازيغي، مارس 2000) و(أرضية الاختيار الأمازيغي، أبريل 2007)

صوت الاحتجاج السياسي الأمازيغي ومنحاختراق فضاء التعاقد السياسي باسم الأمازيغية

لم يكن انبعاث صوت الاحتجاج السياسي الأمازيغي كفعل جماعي ليتحقق إلا مع ميثاق أكادير في 05 غشت 1991،والذي نعتبره منعطفا تأسيسيا للحركة الاحتجاجية الأمازيغية؛ فميثاق أكادير كأرضية إيديولوجية مرجعية موحدة للجمعيات الثقافية الأمازيغية، شكل إطارا مرجعيا تأسيسيا لصوت الاحتجاج السياسي الأمازيغي.

ونقول بأن ميثاق أكادير شكل إطارا مرجعيا تأسيسيا لصوت الاحتجاج السياسي الأمازيغي من منطلق أن الميثاق هو الذي أسس لتحول الأمازيغية من "الأمازيغية الشعبية" موضوع إجماع جميع مكونات المجتمع المغربي، أي أمازيغية المعيش اليومي بما هي خصوصية ثقافية، إلى"أمازيغية الصراع" بما هي خطاب إيديولوجي حول هذه الخصوصية الثقافية، والتي شكلت موضوع تسييس بالنسبة لمجموع الفرقاء السوسيوسياسيين. وهذا هوينبوع صوت الاحتجاج السياسي الأمازيغي، الذي جسده سؤال لماذا إقصاء الأمازيغية بل لماذا مأسسة إقصاء الأمازيغية؟

وسؤال الاحتجاج هذا بقي حبيس الفضاء الجمعوي الأمازيغي، كفضاء خاص، لأكثر من عقدين من الزمن قبل أن يخرج إلى الفضاء العمومي، مؤسسا بذلك لمنعطف جديد في مسار تطور "المسألة الأمازيغية".منعطف تحول على ثلاث مستويات على الأقل:

أولا: من حيث مستوى تحرر الفاعل الأمازيغي من الصورة السلبية التي ظلت عالقة لعقود بالمخيال الشعبي تجاه الأمازيغية.

ثانيا: من حيث مستوى اختراق الأمازيغية للفضاء العمومي بعد أن ظلت لعقود حبيسة فضاء الجمعيات الأمازيغية كتراث شعبي أو فلكلور ليس إلا .

ثالثا: من حيث مستوى التعبئة بالأمازيغية، إذ أضحت الأمازيغية آلية للتعبئة بعد أن ظلت لعقدين من الزمن موضوعا للتعبئة.

هكذا، ومع وجود ظرفية دولية وإقليمية ووطنية مساعدة في نهاية عقد التسعينات، عمد الفاعل الاحتجاجي الجماعي الأمازيغي إلى إعادة بناء خطابه الإيديولوجي الاحتجاجي، متجها به نحو منحى سياسي أعمق، وذلك على أنقاض خطاب المحافظة على الفولكلور والتراث وخطاب الثقافة الشعبية الذي طبع مرحلة العمل الجمعوي الأمازيغي الفردي، والمعبر في تلك المرحلة عن فكرة الصراع الطبقي لا عن وعي هوياتي أمازيغي.

وإذا كان ميثاق أكادير في غشت 1991 شكل منعطفا تأسيسيا للحركة الاحتجاجية الأمازيغية، فإن البيان الأمازيغي في مارس 2000 شكل منعطفا تسييسيا رئيسيا لهذه الحركة الاحتجاجية، وأسهم بشكل كبير في إعادة تقعيد الخطاب الإيديولوجي الأمازيغي كخطاب احتجاجي سياسي له مفاهيمه الخاصة، ومرجعيته الخاصة وأسئلته ورهاناته الخاصة.

ونقول بأن البيان الأمازيغي في مارس 2000 شكل المنعطف الرئيسي في تسييس الخطاب الايديولوجي الأمازيغي، ومعه الفعل الأمازيغي كفعل احتجاج جماعي، من منطلق كون الحركة الأمازيغية قبل صدور البيان كانت تسوق لخطاب إيديولوجي ينسجم واستراتيجية البحث عن المشروعية من خلال سؤال لماذا الأمازيغية، في محاولة منها لمحو الصورة السلبية العالقة بالمخيال الشعبي تجاه الأمازيغية(ابراهيم أخياط،1994،ص7-15)، وذلك بتأكيدها أصالة المطلب الأمازيغي، فرفعت بذلك شعار الأمازيغية مسؤولية وطنية،كشعار ينسجم واستراتيجية البحث عن المشروعية من داخل فضاء التعاقد السياسي، كما حددته النخب الوطنية مع 1956، تاريخ تأسيس الدولة الوطنية. أما بعد صدور البيان الأمازيغي فإن الحركة أضحت تسعى جاهدة إلى نزع المشروعية عن خصومها السوسيوسياسيين من خلال طرح سؤال لماذا إقصاء الأمازيغية؟ واعتمدت خطابا سياسيا نقديا يروم تأزيم خطاب الوطنية من خلال نقد مفاهيم محورية من قبيل مفهوم الوطنية والوحدة والأمة، وغيرها من المفاهيم التي تأسست على ضوئها الدولة الوطنية (أحمد عصيد، 2002، ص124-135). إنه صوت احتجاج سياسي يبحث له تاكتيكيا عن مكان في المسلسل الانتقالي، واستراتيجيا عن مكان في الإطار الدولتي البديل للدولة الوطنية.

وهنا يتعين التأكيد على متغيرين اثنين في خطاب واستراتيجية فعل الحركة الاحتجاجية الأمازيغية:

أولا: تأكيد الحركة الاحتجاجية الأمازيغية على أن الدولة الوطنية لا تصلح فضاء للتعايش مع الأمازيغية، مع ما يستتبع ذلك من ضرورة إحداث تغيير جوهري على مستوى البنى القانونية والمؤسساتية والقيمية للدولة الوطنية.

ثانيا: تأكيد الحركة الأمازيغية على انتصابها كحركة اجتماعية حاملة لمشروع تغيير مجتمعي شمولي، وهنا يبرز مطلب اقتسام الثروة والسلطة والقيم بين المركز والهامش.

وإذا كانت الحركة الأمازيغية في عقد التسعينات استثمرت بقوة في العمل الجمعوي الثقافي كآلية للضغط، وذلك في إطار ما سمي حينها باللوبي الثقافي، في انسجام تام مع روح ميثاق أكادير، فإنه مع صدور البيان الأمازيغي في مارس 2000، ومع المنحى السياسوي الذي اتخذه الخطاب الاحتجاجي الأمازيغي، أخذت الحركة الأمازيغية تسعى بالمقابل إلى إيجاد الآلية التنظيمية الكفيلة بتقعيد وتنزيل هذا الخطاب الاحتجاجي السياسي الجديد، فتبلورت إستراتيجية العمل السياسي غير المباشر في صورة جمعية سياسية، ثم إستراتيجية العمل السياسي المباشر في صورة الحزب الديمقراطي الأمازيغي أو مشروع الحزب الفيدرالي . وهذا ما يجعلنا نميز بين السياسي بمعنى الخروج من دائرة الإجماع إلى دائرة التسييس وهو الذي طبع المرحلة الأولى من عمر الفعل الاحتجاجي الأمازيغي، والسياسي بمعنى آلية الفعل غير الثقافي التي تبنتها الحركة في مرحلة ثانية من عمرها والتي طرح فيها سؤال الجدوى من الاعتماد كلية على الجمعوي الثقافي كاستراتيجية للضغط على دوائر القرار.

وقد أسهمت عدة عوامل في تطلع الفاعل الجماعي الأمازيغي إلى اختراق فضاء التعاقد السياسي باسم الأمازيغية. وهنا استحضر تحديدا كون الفعاليات الأمازيغية، الفردية منها والجمعوية، كانت واعية مع حدث انتقال العرش سنة 1999، بأن المرحلة مرحلة انتقالية، تستدعي من الفاعل الأمازيغي إما ان الانخراط كفاعل رئيسي في مرحلة الانتقال ويوجد له بذلك مكانا في فضاء التعاقد السياسي، وإما الاكتفاء بلعب دور الإلحاقية والتبعية السياسية للقوى السياسية الرئيسية. وهذا ما استدعى تغيير استراتيجية العمل لدى الحركة الاحتجاجية الأمازيغية، والبحث عن إطار مرجعي بديل لميثاق أكادير.

وهنا نسجل مع 2000 تسارع وتيرتي التسييس والتدويل:

أولا: صدور البيان الأمازيغي في مارس 2000، وقد كان البيان مسبوقا بتصريحات العديد من النشطاء الامازيغ، وفي مقدمتهم محمد شفيق يحذر فيها من تحول الأمازيغية إلى قضية سياسية.

ثانيا: الإعلان عن مسيرة تاوادا كسلوك احتجاجي غير مسبوق بالنسبة للفاعل الجمعوي الأمازيغي؛ تجديد وتطوير قاموس الاحتجاج من مجرد إعلانات وبيانات مذكرات ورسائل الى دوائر القرار، إلى مسيرة بما تحمله من دلالات رمزية استعراض لموازين القوى والقدرة على التعبئة الجماهيرية باسم الامازيغية .

كما أن تسارع وتيرة التدويل المسألة الأمازيغية، في ظل الظروف الدولية المساعدة، ضاعف حينها من تحول الأمازيغية إلى ورقة ضغط دولي على النظام، مما ستتكرر معه لا محالة تجربة الضغط الدولي التي عاشها النظام مع ملف انتهاكات حقوق الإنسان، وتحديدا مع ملف الاختفاء القسري، مع بداية التسعينات.

إذن، في ظل هذه الظرفية الموسومة بتسارع وتيرتي التسييس والتدويل، جاء خطاب 30 يوليوز 2001 ليؤسس لمنعطف جديد في تعامل الدولة المغربية مع ملف الأمازيغية. فخطاب 30 يوليوز 2001 شكل حقيقة منعطفا جوهريا في مسار مأسسة "صوت الاحتجاج السياسي الأمازيغي".

مأسسة صوت الاحتجاج السياسي الأمازيغي: محدداته ورهاناته

قبل مقاربة مأسسة صوت الاحتجاج كسيرورة تفاعلية مطبوعة بالصراع أحيانا وبالتوافقات أحيانا أخرى، لابد من تحديد المدلول الخاص الذي نعطيه لمفهوم "المأسسة" في دراستنا هاته، والذي يعتبر مدخلا جوهريا في فهم محددات ورهانات "فعل المأسسة" الممارس من لدن الدولة.

فالمأسسة من حيث المبدأ هي تدخل الجهة الممأسسة l'instituant بشكل إرادي واع من اجل وضع إطار مؤسساتي ناظم لنشاط اجتماعي أو سياسي يضمن له الحد الأدنى من الاستمرارية والتنظيم في فضاء الدولة، أو بالأحرى في الفضاء المؤسساتي للدولة.

والمأسسة بهذا الشكل هي منح هذا النشاط أوالفعل الاحتجاجي شرعية الولوج إلى الفضاء المؤسساتي للدولة بعد أن ظل لمدة على هامش هذا الإطار المؤسساتي.

وولوج هذا النشاط الاحتجاجي إلى دائرة الممأسس، وخضوعه للضابط الممأسس من طرف الجهة الممأسسة، معناه منحه مساحة من الاعتراف من داخل الفضاء الممأسس للدولة.(Marcos Ancelovici et S. Rousseau(2009), p.5-14)

إن مأسسة صوت الاحتجاج بهذا الشكل معناه ضمان تصريف صوت الاحتجاج مؤسساتيا، وإيجاد قنوات مؤسساتية لتصريف صوت الاحتجاج السياسي، على اعتبار أن انحباس هذه القنوات أوعدم وجودها على الإطلاق، في ظل تهميش وإنكار الدولة لصوت الاحتجاج معناه تصريف صوت الاحتجاج في صور أكثر راديكالية، من تفجيرات، وعمل مسلح،وحركات انفصالية...)(Hanspeter Kriesi,2009,p.21-38)

والمأسسة بهذا الشكل تحتاج إلى توضيحين اثنين:

أولا: في ارتباط بما تقدم،وحتى ولو مارست الدولة المأسسة، فإن المأسسة ليست فعلا أحادي الجانب، بل هو خاضع لعلاقات تفاعلية بين الفرقاء؛ وهنا نتناول المأسسة كنسق للفعل، أي كمنظومة تشتغل في إطار علاقة تفاعلية بين الفاعلين، ومع المحيط المغذي لنسق الفعل دوليا، إقليميا، وطنيا؛ فالمأسسة منظومة مشكلة من فاعلين منتظمين في علاقات تفاعلية مهيكلة خاضعة لضوابط . وهذه المنظومة، مثلها في ذلك مثل سائر المنظومات، تتغذى باستمرار من محيط اشتغالها، وتسعى إلى التكيف باستمرار مع مدخلات المحيط لتجنب كل اختلال وظيفي يصيبها، مما سيؤثر سلبا على النظام السياسي ككل.

ثانيا: المأسسة قد تحيل في تمثل أول على فعل الاحتواء الممارس من طرف الدولة تجاه كل سلوك احتجاجي أخذ يتهدد النظام السياسي في ثوابته، وهذا صحيح إلى حد بعيد ولكن هذا الطرح يجعلنا ننظر للمأسسة بمنظور وظيفي سلبي، بحيث وظيفيا تصبح الغاية هي الاحتواء،وننظر للمأسسة حينها كنوع من التكتيك الذي تلجأ إليه الدولة ضدا على رغبة وتطلعات الحركة الاحتجاجية، في حين أن المأسسة قد تكون مطلبا حيويا للحركة الاحتجاجية نفسها.

إلا أنه في بحثي هذا أنظر للمأسسة من حيث المبدأ كمنح مساحة من الاعتراف المؤسساتي للحركات الاحتجاجية، وإيجاد مكان لها في فضاء الدولة الوطنية عبر إيجاد قنوات مؤسساتية لتصريف صوت الاحتجاج السياسي.

هكذا، ومن منطلق سعينا في هذه الدراسة إلى بحث محددات ورهانات "مأسسة" فعل الاحتجاج، سنتناول مسار مأسسة صوت الاحتجاج السياسي الأمازيغي عبر مرحلتين: مرحلة ما قبل دستور 2011، ثم مرحلة ما بعد إقرار دستور 2011.

أ- مرحلة ما قبل دستور 2011:

أظهرت وتيرة تسارع الأحداث منذ نهاية عقد التسعينات أن الحركة الأمازيغية تعيش خطابا وتنظيما، مخاض ولادة جديد أشبه ما يكون بذلك الذي عاشته من قبل مع ميثاق أكادير، لكن هذه المرة ليس بهدف أن يكون المولود "لوبيا ثقافيا" يمارس الضغط على دوائر القرار من أجل إدماج الأمازيغية مؤسساتيا، بل بهدف أن يكون المولود حركة اجتماعية حاملة لمشروع تغيير مجتمعي شمولي.

وفي سياق ذلك أضحت الحركة مدعوة لإيجاد توليفة على ثلاث مستويات:

- توليفة بين الثقافي والسياسي
- توليفة بين الوطني وفوق الوطني
- توليفة بين المؤسساتي والاحتجاجي.

في سياق ذلك، جاء خطاب 30 يوليوز 2001 ليؤسس لمنعطف جديد في تعامل الدولة المغربية مع صوت الاحتجاج الأمازيغي، بحيث تضمن الخطاب العديد من الرسائل، وأشر لتحول جوهري في الخطاب الرسمي بخصوص الأمازيغية على ثلاث مستويات على الأقل:

أولا: الخطاب اعتبر من لدن الفاعل الأمازيغي مقدمة للاعتراف الرسمي بالأمازيغية كمكون أساسي للهوية الوطنية.

ثانيا: إعلان الأمازيغية ضمن المجال المحفوظ. وذلك من خلال تضمن الخطاب عبارات دالة من قبيل: معهد ملكي بجانب جلالتنا الشريفة، وفي ظل رعايتنا السامية. بالإضافة إلى إحداث المعهد بظهير لا بمرسوم.

ثالثا: الحرص على التجاوب مع مطالب الحركة الأمازيغية بخصوص مطلب إدماج الأمازيغية مؤسساتيا من جهة، لكن الحرص بالمقابل على الحد من مسلسل التدويل والتسييس الذي بلغ أوجه مع بداية 2001.

وفي سياق متصل، جاء خطاب أجدير في 17 اكتوبر 2001، ومعه الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، متضمنا العديد من القناعات والرسائل الموجهة للحركة الثقافة الأمازيغية، ومعبرا في نفس الآن عن التوجسات نفسها التي تحكمت في الموقف الرسمي من الأمازيغية طيلة عقد التسعينات، من قبيل :

أولا: تذكير الحركة الثقافية الأمازيغية بشعار الوحدة في التنوع الذي تبنته منذ الدورة الأولى للجامعة الصيفية بأكادير وجعلت منه أحد أبرز ثوابتها الإيديولوجية.

إلا أن هذا التنوع المعترف به يبقى مكفولا بما أسماه الخطاب الملكي بالثوابت المقدسة للأمة والمتمثلة أساسا في الدين الإسلامي ووحدة الوطن والولاء للعرش في إطار ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية.

ثانيا: التأكيد على أن "الأمازيغية مسؤولية وطنية". وهو أحد أبرز الشعارات التي رفعتها الحركة الأمازيغية مع بداية عقد التسعينات في مرحلة البحث عن المشروعية. إلا أن الخطاب الملكي جاء ليجعل من تأكيده هذا كبحا لمسلسل التدويل. فتأكيد الخطاب الملكي على أن الأمازيغية مسؤولية وطنية معناه محاولة البحث لها عن حل في إطار التاريخ الوطني المشترك والمنظومة الثقافية الوطنية المشتركة.

كما أن هذا الشعار يعد أيضا كبحا لمسلسل التسييس بما هو خروج قضية ما من دائرة الإجماع إلى دائرة الخاص. وهذا ما عبر عنه الخطاب الملكي بأجدير بالقول « نريد التأكيد على أن الأمازيغية(...) ملك لكل المغاربة بدون استثناء، وعلى انه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية...» .

فخطاب أجدير بمضمونه، وبحمولته الرمزية وبجو الاحتفالية الذي طبعه أريد له أن يكون تجسيدا لثقافة الإجماع حول الأمازيغية. إجماع مختلف مكونات الأمة مهما كانت انتماءاتهم السياسية وقناعاتهم الإيديولوجية.

ثالثا: التأكيد على أن للأمازيغية وللحركة الأمازيغية دور ومكان في مسلسل "الانتقال الديمقراطي"، ولكن دونما تهديد ولا تهديم لثوابت النظام السياسي(فمنذ انتقال العرش في يوليوز 1999 أخذت النخب الأمازيغية تبحث لها عن مكان في مسلسل الانتقال باسم الأمازيغية، وهو ما أخذ يظهر بوضوح بعد تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية).

فمأسسة الأمازيغية لم تكن فقط حدا من مسلسلي التدويل والتسييس بل أيضا استثمار متبادل بين الحركة الأمازيغية والمؤسسة الملكية. استثمار ملكي في الأمازيغية بما هي نخب جديدة يمكنها حفظ التوازنات السياسية الداخلية، واستثمار النخب الأمازيغية بدورها في الفصل 19 من الدستور كصمام أمان في مواجهة خصوم الأمازيغية(خطاب أجدير هو بمثابة ضوء أخضر للنخب الأمازيغية لولوج دائرة الفعل السياسي، وللأمازيغية لولوج الفضاء العمومي ولكن في إطار توابث الأمة، أو بشكل أدق، ولوج الحقل السياسي ولكن بضمانات).

هكذا، وفي 27 يونيو2002، وفي حفل رسمي بالقصر الملكي بالرباط تم تنصيب أعضاء مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، لتبدأ بذلك مرحلة العمل الفعلي، وتبدأ معها مرحلة حاسمة في مسار المأسسة. مرحلة عرفت تهافت مجموع الفاعلين السوسيوسياسيين للبحث عن موطئ قدم لهم داخل "الحقل الأمازيغي"، كل باستراتيجيته الخاصة ورهاناته الخاصة.

وقد تميز مسار المأسسة هذا بتجاذبات قوية داخل الحركة الأمازيغية أثرت بشكل كبير في مسلسل المأسسة ككل.

ففي مرحلة أولى، لم يكن ليسمع إلا صوت المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أما صوت الاحتجاج الذي رفعته بعض التنظيمات والفعاليات الأمازيغية مثل الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة وجمعية تيللي فقد ظل خافتا في ظل الإجماع الوطني حول الأمازيغية الذي أسس له خطاب أجدير، وفي ظل المشروعية النضالية التي تحظى بها النخبة الأمازيغية المتواجدة في مجلس إدارة المعهد الملكي ومراكز بحوثه.

هكذا، تميزت هذه المرحلة بقراءة إيجابية لتجربة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وذلك من خلال:

أولا: التأكيد على أن خطاب أجدير اعتراف رسمي بالأمازيغية، وهوما أكده الظهير المحدث للمعهد.فالحركة الأمازيغية كانت تحتاج إلى اعتراف رسمي في ظل غياب اعتراف دستوري حينها بالمكون الأمازيغي في النسيج السوسيو ثقافي والسياسي الوطني.

ثانيا: التأكيد على أن خطاب أجدير أسس لإجماع وطني حول الأمازيغية.

ثالثا:التأكيد على أن خطاب أجدير أسس لمشروع مجتمعي ديمقراطي حداثي تحتل فيه الأمازيغية مكانة متميزة .

رابعا: التأكيد على أن المعهد هو استجابة لمطلب رئيس من مطالب الحركة الأمازيغية منذ الثمانينات، وبأنه بفضل تأسيس المعهد أصبحت الأمازيغية متوفرة لأول مرة في تاريخها على إطار مؤسساتي رسمي.وفي ذاك دفع لكل تهمة قائلة بجعل مؤسسة المعهد نتاجا مخزنيا ونخبة المعهد نخبة مخزنية لا تعبر عن مطالب وتطلعات الحركة الأمازيغية.

إذن، في مرحلة أولى كان ثمة خفوت لصوت الاحتجاج، وتم تقديم المعهد كقطب مرجعي لمجموع الحركة الأمازيغية، إلا أنه سرعان ما تأجج صوت الاحتجاج السياسي من جديد بمطالب جديدة ورهانات جديدة أيضا، وذلك تحديدا من خلال إعادة طرح سؤال الإطار المرجعي للمأسسة.

هكذا، أخذت النخبة الأمازيغية المعارضة لمأسسة الأمازيغية في إطار مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، تتطلع إلى إطار مرجعي وإطار مؤسساتي جديد لمأسسة الأمازيغية.

في هذا السياق، عمد صوت الاحتجاج الأمازيغي هذا،المنبعث من داخل الحركة الأمازيغية إلى التأكيد على أمرين اثنين:

أولا: على مستوى الاعتراف بالأمازيغية، تم التأكيد على قصور خطاب أجدير والمطالبة باعتراف دستوري.

ثانيا: على مستوى الإطار المرجعي لمأسسة الأمازيغية، تم رفض الطريقة التي تمأسست بها الأمازيغية،ولك من خلال رفض الصورة التي وجدت عليها مؤسسة المعهد. ونستحضر هنا تحديدا أولا، رفض تأسيس المعهد استنادا للفصل 19، والذي يؤثر على استقلالية المعهد ويدخل الأمازيغية دائرة المجال المحفوظ. وثانيا، رفض الطبيعة الاستشارية للمعهد. وثالثا، انتقاد طبيعة وحجم الاختصاصات المخولة للمعهد؛محدودية الاختصاصات، والطبيعة التكنوقراطية للمعهد.

فمهمة المعهد حسب هذا الطرح تبقى محصورة فيما يسمونه ب"أركمة العمل الجمعوي الأمازيغي" وفرملة النضال الأمازيغي.

والنتيجة هو أنه منذ 2003 أصبحنا أمام وضع أشبه ما يكون بالمأسسة الجزئية في ظل انقسام الحركة الأمازيغية حول قطب المشتغلين بالمعهد وكذا المناصرين له وقطب رافض للمعهد مشكك في مشروعيته.

وظهر جليا خلال هذه الفترة بأن إشكالية المأسسة هي إشكالية إطار مرجعي تتحدد على ضوئه محددات ورهانات هذه المأسسة ومآلاتها. فهل تغير الوضع بعد2011؟

ب- مرحلة ما بعد إقرار دستور 2011

اليوم نحن أمام إطار مرجعي جديد، قانوني دستوري هذه المرة، وهومطلب رئيس للحركة الأمازيغية، فهل اتضحت من خلاله محددات المأسسة ورهاناتها أم أن الغموض لا يزال سيد الموقف؟

في سياق الإعداد لدستور يوليوز 2011، انتهت لجنة إعداد الدستور إلى تبني صيغة توافقية بخصوص مكانة الأمازيغية، لغة وثقافة وهوية. صيغة توافقية معبر عنها في ديباجة الدستور وفي فصله الخامس الذي يتناول بالتحديد مسألة الإدماج المؤسساتي للأمازيغية بكل ما تثيره من صعوبات. وهذا ما يمكن معاينته من خلال سبع ملاحظات جوهرية بخصوص الوضع الدستوري للأمازيغية، وتأثير ذلك على مسار مسلسل المأسسة:

أولا: الفصل الخامس من الدستور حسم في الخلاف بين دعاة "أطروحة الوطنية" و"أطروحة الرسمية" بالاعتراف للأمازيغية بصفة اللغة الرسمية.إلا أن الصيغة التي وردت في الفصل الخامس لم تقر مبدأ المساواة "التامة" بين اللغتين الرسميتين كما كانت تطالب بذلك الحركة الأمازيغية، وفي ذلك شبه إقرار دستوري بلا مساواة اللغتين من حيث وظيفتهما السياسية، مع المساواة من حيث الحماية الدستورية. وهذا ما يجعل المأسسة تصطدم بسؤال الوظيفة الإدماجية والوظيفة السياسية للأمازيغية كمدخل محدد لسيناريوهات المأسسة.

ثانيا: الفصل الخامس من الدستور وبإقراره صفة الرسمية" للغة الأمازيغية " حسم في الخلاف حول "وحدة اللغة الأمازيغية"، ولكن فتح بالمقابل النقاش حول العديد من القضايا والإشكالات من قبيل إشكالية تقعيد "الإملائية الأمازيغية" وإشكالية التوحيد المعجمي، وإشكالية "منهجية" الإدماج المؤسساتي للأمازيغية، كما سيأتي بيانه. وهذه القضايا والاشكالات تشكل اليوم "حلبات صراع" تؤثر بشكل كبير في توجيه مسار مسلسل المأسسة.

ثالثا: الفصل الخامس من الدستور تضمن إقرارا دستوريا بأن الأمازيغية" رصيد مشترك لكل المغاربة بدون استثناء"، وفي ذلك تذكير للحركة الأمازيغية بالشعار الذي طالما ناضلت من أجله، ووظفته في مرحلة البحث عن المشروعية، وهو كون" الأمازيغية مسؤولية وطنية".

والإقرار بذلك دستوريا معناه أن الأمازيغية ليست شأن ولا قضية مجموعة"اثنوثقافية" محددة، كما هو الشأن بالنسبة للوضع الدستوري لمجموعات اثنوثقافية وللغات أخرى في تجارب دستورية مقارنة(بلجيكا، اسبانيا، سويسرا...)، بل إن التعامل هنا هو تعامل مع مكون لغوي وطني، ومع رافد من روافد الهوية الوطنية، لا تعامل مع مجموعة اثنوثقافية لها وجود مستقل داخل الجماعة السياسية الوطنية أو بموازاة مع هذه الجماعة السياسية الوطنية. وفي ذلك حد من الحمولة السياسية للطابع الرسمي للأمازيغية.إلا أن هذا المعطى يتعارض مع استراتيجية التعبئة السياسية للحركة الأمازيغية التي تنظر اليوم "للأمازيغ" كشعب له وجوده المستقل وكينونته السياسية الخاصة ولا ينقصه سوى إقرار ذلك دستوريا.(وهذا النوع من الطروحات وجد له سندا شرعيا بالتحديد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية. ونستحضر هنا كنموذج لهذا الخطاب التقرير الموازي لمنظمة تامينوت حول التمييز العنصري بالمغرب -التقريرين الدوريين للمغرب17-18 حول إعمال المغرب للاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز

العنصري إلى سكرتارية اللجنة الأممية الخاصة بمناهضة التمييز العنصري المفوضية السامية لحقوق الإنسان).

وهكذا، فالمأسسة تعبر منذ الوهلة الأولى عن محدوديتها عند الحركة الأمازيغية، لأنها لا تسع ولن تسع خطاب "الشعوب الأصلية" الآخذ في الانتشار بشكل كبير داخل صفوف الحركة الأمازيغية(فبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق السكان الأصليين في 9 غشت 1996، أصدرت منظمة تمانيوت تصريحا ذكرت من خلاله بمسلسل حركة الشعوب الأصلية، وانخراطها في هذا المسلسل منذ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفيينا في يونيو1993، ومشاركتها الفعالة في دورات مجموعة عمل الأمم المتحدة حول السكان الأصليين بفيينا سنوات 1994 و1995 و1996، وفي أشغال الفريق العامل المفتوح المشكل من طرف لجنة حقوق الإنسان بهدف الصياغة النهائية للإعلان العالمي لحقوق الشعوب الأصلية، وذلك بوصفها عضوا مرخصا من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، للمشاركة في أشغال هذا الفريق).

رابعا: يظهر من خلال الصياغة المعتمدة في الفصل الخامس من الدستور، وتحديدا فقرته الرابعة، أن القانون التنظيمي ليس من أجل إدماج الأمازيغية مؤسساتيا فقط، بل هو من أجل تأهيل الأمازيغية لتقوم بوظيفتها مستقبلا كلغة رسمية.(جاء في الفقرة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور: " يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية". وهو ما تم تأكيده في نص المادة الأولى من القانون التنظيمي 26.16).وهنا يكون الفصل الخامس قد فتح الصراع من جديد حول تحديد معالم اللغة الأمازيغية الرسمية من حيث الوظيفة التي ستسند لها في فضاء الدولة الوطنية، حتى قبل تحديد معالمها من حيث بنيتها كلغة معيارية. وهذا ما يجعل مسلسل المأسسة مفتوحا على كل الاحتمالات.

خامسا: جاء في تصدير دستور 2011:" المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية-الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية. كما أن الهوية المغربية تتميز بتبوإ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار، والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء".

ويظهر من خلال هذا التصدير بأنه ثمة إقرار دستوري بالتعدد في إطار الوحدة؛ تعدد المكونات والروافد الهوياتية في إطار وحدة الهوية الوطنية، وذلك في انسجام تام مع الأدبيات الأولى للحركة الأمازيغية في طور ما قبل التسييس، ونخص تحديدا ميثاق أكادير في 5 غشت1991.

إلا أن هذا "التعدد في إطار الوحدة" لم يعد معبرا عنه اليوم من طرف الحركة الأمازيغية بنفس الصيغة التي كان معبرا عنها من قبل؛ فالتعدد الذي تؤمن به اليوم الحركة الأمازيغية هو في إطار وحدة وانسجام الهوية الأمازيغية (محمد بودهان، 2013، ص8-46).

واستنادا إلى هذا التصور "للهوية الأمازيغية المنسجمة"، إن لم نقل الموحدة، جاءت العديد من المذكرات الأمازيغية مطالبة بالتنصيص على ما أسمته "الصلب الأمازيغي" للهوية المغربية،

بروافدها الإسلامية والعربية والمتوسطية،مما يفسر اليوم عدم الرضى المعبر عنه من طرف العديد من الفعاليات الجمعوية الأمازيغية عن هذا الجانب من مسلسل المأسسة (ونستحضر هنا كنموذج لهذا الخطاب مذكرة الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة الموجهة للجنة الاستشارية لمراجعة الدستور بتاريخ 12أبريل 2011، ومذكرة الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي الموجهة للجنة الاستشارية لمراجعة الدستور بتاريخ 13 أبريل 2011).

كما يلاحظ من خلال التصدير حضور "المكون الأمازيغي" في المرتبة الثانية من حيث الصياغة بعد المكون العربي-الإسلامي. وهذا الترتيب لم يأت هكذا اعتباطا بل فيه تأكيد على سمو الإسلام كمحدد هوياتي أساسي "للهوية الوطنية"، إن لم نقل هو العنصر الصاهر لباقي المكونات، وهو ما تؤكده نفس الفقرة من خلال الإقرار للدين الإسلامي بمكانة الصدارة في الهوية المغربية.

وقد شكل هذا المعطى موضوع نقد من طرف الحركة الاحتجاجية الأمازيغية التي رأت فيه "إخلالا تاما بالترتيب التاريخي الموضوعي" للمكونات الهوياتية، ومسعى " للحفاظ للأمازيغية على وضعية الدونية حتى مع صفة اللغة الرسمية ومع إقرارها ضمن أبعاد الهوية"(أحمد عصيد، 2011، ص103-104)، علما أن الحركة الأمازيغية لم تكن في مذكرات سابقة تضع البعد الأمازيغي في تعارض أوحتى تقابل مع البعد الإسلامي في الهوية الوطنية (كما هو الشأن مثلا بالنسبة لمذكرة كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالشمال الموجهة للجنة الاستشارية لمراجعة الدستور بتاريخ أبريل2011).

كما أن الإقرار للدين الإسلامي بمكانة الصدارة في الهوية المغربية فيه حسم لمسألة الانتماء للعمق الحضاري العربي- الإسلامي، وهو ما تؤكد الفقرة الموالية من التصدير التي أكدت على " تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة". وهذا ما يتعارض والمطلب الاستراتيجي للحركة الأمازيغية بالتنصيص دستوريا على الانتماء إلى العمق الحضاري الشمال إفريقي(ونستحضر نموذجا لهذا الخطاب البيان الأمازيغي في مارس2000، وأرضية الاختيار الأمازيغي في أبريل2007 ونداء "تيموزغا" من أجل الديمقراطية في أبريل 2011)، فالحركة الأمازيغية اليوم تحاول التسويق للأمازيغية كمنظومة إيديولوجية وكمشروع مجتمعي وكإطار حضاري له مقوماته الذاتية التي تميزه عن غيره: أرض تمازغا، الشعب الأمازيغي، التاريخ الأمازيغي المشترك لما قبل "الغزو العربي"..، مما يحتم عليها استراتيجيا وضع قطيعة مع العمق الحضاري العربي الإسلامي. ونستحضر هنا تحديدا الانتاجات الأمازيغية التي جاءت بعد أحداث الدار البيضاء في 16ماي 2003، من قبيل تلك المنشورة في جريدة تويزا*(محمد بودهان، 2003، ص1)،وجريدة العالم الأمازيغي(أحمد أرحموش، 2003، ص3)*.

وهذا التلازم بين العروبة والإسلام، المعبر عنه دستوريا بعبارة "عربي- إسلامي"، كان ولا يزال موضوع نقد من لدن الحركة الاحتجاجية الأمازيغية التي ترى فيه عنصر شرعنة للتعريب مع ما يترتب عن ذلك من نتائج(أرضية الاختيار الأمازيغي،2007). والواقع أن هذا التلازم يشكل في الواقع عنصر تشويش على استراتيجية البناء الهوياتي لدى الحركة الأمازيغية كما أعيدت صياغتها في مرحلة التسييس، مما يفسر مناهضتها له.

فبعد مرور أكثر من عقد ونصف على اعتماد " تيفيناغ" لكتابة الأمازيغية، لازالت هناك العديد من الصعوبات تعترض عملية الإدماج المؤسساتي، ولازالت العديد من الأسئلة تنتظر جوابا، من قبيل:

أولا: عمد خبراء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إلى إدخال العديد من التعديلات والتحويرات الجوهرية على ما يسمى "بتيفيناغ الأصلية أو اللوبية" وتيفيناغ التواركية "(أحمد بوكوس، 2013، ص249-266)، فهل يعبر ذلك فعلا عن نوع من التكيف مع "النسق الفونولوجي للأمازيغية المعيار"، كما يقول بذلك خبراء المعهد الملكي، أم هو دليل على أن "تيفيناغ" لم ترق يوما إلى مستوى"الأبجدية اللغوية"؟

ثانيا: إذا كان الأمر يتعلق فعلا بنوع من التكييف مع "النسق الفونولوجي للأمازيغية المعيار"، فعلى أي أساس يتم هذا التكييف: على قاعدة "التنوع اللهجي" الذي يعرفه المغرب والذي سيحافظ للأمازيغية على غناها وحيويتها أم على قاعدة "أهم اللهجات" مما يضع شعار "الوحدة في التنوع" مرة أخرى موضع سؤال؟

ثالثا: هل بالإمكان تذويب الحاجز النفسي لتقبل "أبجدية تيفيناغ"، لكتابة وتدريس الأمازيغية، ليس فقط عند المواطنين المغاربة غير الناطقين بالأمازيغية بل حتى عند "الأغلبية الصامتة" من الناطقين بالأمازيغية المنحدرين من أوساط محافظة، والمتشبثين بكتابة الأمازيغية بالخط العربي، خصوصا في ظل وجود تراث أمازيغي مغربي كبير مكتوب بالخط العربي؟

رابعا: وهذا هو الأهم في تقديري،إذا كان "البعد الهوياتي" حاضرا بقوة في عملية اختيار "أبجدية تيفيناغ" لكتابة الأمازيغية، فلماذا الحرص على عدم مناقشة " الكلفة السياسية " لاختيار هذه الأبجدية ؟ وبمعنى أدق:ألم يكن تبني الخط العربي لكتابة الأمازيغية الأضمن لنماء وتطور الأمازيغية في ظل وحدة الجماعة السياسية الوطنية في حين يبقى اختيار تيفيناغ، في المقام الأول، إعلان هوية في إطار عمق حضاري بديل مما يؤشر لتحول نوعي داخل "الجماعة السياسية الوطنية" بخلق كتلتين لغويتين ليس بينهما أي رابط، ومن تم كتلتين اثنوثقافيتين ليس بينهما أي رابط كذلك، بل بينهم حواجز مادية ونفسية تعوق استمرار وحدة الجماعة السياسية الوطنية؟

إن قرار تبني "الخط العربي" لكتابة الأمازيغية من طرف "الجماعة السياسية الوطنية" معناه قبول هذه الجماعة السياسية بأن تعيش تنوعها الثقافي واللغوي في إطار وحدة الانتماء "للعمق الحضاري العربي الإسلامي" كإطار حاضن وناظم لهذا التنوع، بل وضامن لوحدة الجماعة السياسية، أما رفض"الخط العربي" لكتابة الأمازيغية" فمعناه رفض وحدة الانتماء "للعمق الحضاري العربي الإسلامي" مما يطرح معه سؤال "الكلفة السياسية" لما بعد تبني "تيفيناغ" لكتابة الأمازيغية. ونقول هنا بالكلفة السياسية للمطلب اللغوي في ظل ما عاشته بلجيكا سنة 1993 من تحول سياسي في بنية الدولة ككل من دولة موحدة إلى دولة فيدرالية، وما تعيشه اليوم اسبانيا من تحول سينتج عنه لا محالة تغيير أيضا لبنية الدولة وذلك في ظل النزوع الاستقلالي لدى المجموعات الاثنوثقافية.

إن استحضار الأسئلة الأربع المومأ إليها أعلاه، هو في العمق دعوة "للمجمع العلمي الوطني" لتقديم أجوبة علمية من شأنها الانهاء مع "التأدلج" والتسييس المضاعف الذي يلف موضوع

الأمازيغية، بل من شأنه وهذا هوالأهم في تقديري، تذويب كل حاجز سيكولوجي لدى أعضاء الجماعة السياسية لتعلم "اللغة الأمازيغية"، بل وخلق حاضنة شعبية للأمازيغية لغة وثقافة وهوية لدى كل أعضاء هذه الجماعة السياسية الوطنية، الناطقين منهم بالأمازيغية وغير الناطقين. مما يجعل الأمازيغية بالفعل مسؤولية وطنية.

سادسا: المأسسة تعترضها إشكالية توحيد الأمازيغية في أفق إدماجها مؤسساتيا، بحيث أن هناك توجهين :توجه أول، يقول باعتماد التدرج في توحيد الأمازيغية كلغة مدرسية، دون أن يبين كيفية اعتماد هذا التدرج؛هل عن طريق تدريس "اللهجات" الثلاث بشكل مستقل إلى حين التوصل للغة أم قاعدية موحدة؟ أم الشروع بتقعيد معجم أمازيغي واحد يتوفر على التلوينات اللهجية كمنطلق للتدريس في أفق التوحيد تدريجيا؟ أم ماذا بالتحديد؟

أما التوجه الثاني، فيقول برفض تدريس الأمازيغية كلهجات ويدعو لتدريسها كلغة موحدة، في الوقت الذي لم تتم فيه بعد عملية التوحيد المعجمي والقواعدي والإملائي للغة الأمازيغية. مع العلم أن هذا التوجه لا يقول على الإطلاق بتأجيل الإدماج المؤسساتي إلى حين توحيد الأمازيغية وتقعيد إملائيتها، على الرغم من وجود مشاكل عدة تعترض مسلسل التوحيد والإدماج المؤسساتي.

ويمكن إعطاء مقترب صورة عما اعترض، وقد يعترض مستقبلا، عملية التوحيد والإدماج المؤسساتي للأمازيغية كلغة موحدة من مشاكل وصعوبات، من خلال بروز ما يسميه بعض النشطاء الأمازيغ بالنعرة القبلية أوالجهوية. وقد بدأت هذه النعرة مع تجربة مجلس التنسيق الوطني ثم مع لجنة البيان الأمازيغي لتتكرس بقوة مع تجربة المأسسة،على إثر خطاب أجدير وصدور الظهير المنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وذلك من خلال تأكيد بعض الفعاليات الأمازيغية المنحدرة من الريف على سيطرة "العنصر السوسي" على مراكز البحوث في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ثم معاودتها التأكيد على أن سيطرة "العنصر السوسي" على مركز التهيئة اللغوية تحديدا، يتجه بعمل المعهد نحوتكريس "اللهجة السوسية" أرضية مرجعية لتقعيد الأمازيغية لغة موحدة مما سيقبر المعجم اللهجي لتاريفيت وتامازيغت(محمد بودهان، 2003).

وقد تفاقمت حدة الصراع على إثر اعتماد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ثلاث كتب مدرسية لتدريس الأمازيغية للمستوى الأول من التعليم الأساسي.

ففي الوقت الذي نددت فيه العديد من الفعاليات الأمازيغية بقرار المعهد الملكي، ورأت فيه تكريسا لمنطق اللهجات، مما يتعارض ومطلب التوحيد الذي طالما دافعت عنه الحركة الأمازيغية(40 سنة من النضال الأمازيغي، 2007،ص 140-141)، رأت فعاليات أخرى عاملة من داخل المعهد أن اعتماد الكتب الثلاث لا يكرس على الإطلاق منطق اللهجات، على اعتبار أن ذلك يفرضه اعتماد التدرج في توحيد الأمازيغية في أفق التوحيد الشامل (فاطمة بوخريص، 2004، ص 17).

اليوم، وبعد مرور ما يقرب من عقدين على الشروع في عملية "التوحيد المعجمي" لاتزال نفس الصعوبات ونفس الأسئلة مطروحة، بل وبإلحاحية أكبر، دون أن تقدم الحركة الأمازيغية أجوبة

ميقون من علميتها، بل وهذا هوالأهم، أجوبة تضع ضمن أولى أولوياتها الحفاظ على التنوع اللغوي الذي عاشته وتعيشه الأمازيغية.

والسؤال الجوهري المطروح اليوم، هو: توحيد الأمازيغية وفق أية مقاربة؟ وبأية رهانات؟

في هذا السياق، تبرز ثلاث خيارات:

الخيار الأول: وهو خيار"الأمازيغية الموحدة"، وهنا يمكن المجازفة بصناعة لغة نخبوية "دون جذور في الواقع اللغوي والثقافي". لغة نخبوية مفتقدة لكل عمق سوسيوثقافي وغير متمتعة بأية مشروعية.هذا إذا ما ذوبت فعلا الصعوبات التي تعترض التوحيد نتيجة وجود "هويات لسانية" ذات أنساق صواتية فونولوجية ونحوية ومعجمية تركيبية متنوعة.

الخيار الثاني: وهو خيار الأمازيغية الجهوية والذي يهدف إلى " تنميط اللهجات الجهوية بتقليص الفوارق بين بنيات اللهجات المحلية".والمفترض أن هذا الخيار ينطلق من واقع وجود "مجال لغوي جهوي" مطبوع بتنوعه أيضا، ولكن معروف تاريخيا بمسمى محدد يميزه عن غيره من المجالات اللغوية الأخرى، مما يجعلنا وظيفيا أمام "لغة" لها مجالها الحيوي الخاص، ولها عمقها السوسيوثقافي الذي يعطيها مشروعية البقاء والنماء.

إلا أن هذا الخيار هو الآخر موقوف على مدى قدرة خبراء المعهد الملكي على "توحيد الأمازيغية جهويا" مع المحافظة على ما يطبعها من تنوع لهجي محلي قد يشكل عنصر إغناء لها كلغة تواصل لها مجالها الجهوي الحيوي الخاص بها.

الخيار الثالث: وهو خيار "اللهجة المحلية". وهو خيار مستبعد من طرف الحركة الأمازيغية، من منطلق ما سينتج عنه من إفراط في "التفريعات اللهجية الأمازيغية"، مما يضرب في العمق مشروع "اللغة الأمازيغية الموحدة" الذي يعكس وحدة "المجموعة الاثنوثقافية الأمازيغية" و"الهوية الأمازيغية المنسجمة" بكل محدداتها الثقافية والسياسية(أحمد بوكوس، مسار اللغة الأمازيغية الرهانات والاستراتيجيات، م.س، ص269-280).

والسؤال الجوهري الذي ينبغي استحضاره في عملية التوحيد، كيفما كان الخيار المتبع من طرف القائمين على هذه العملية، هو ما موقع"المصطلحات العربية"، المتواجدة بقوة في "اللهجات المحلية الأمازيغية"، في عملية التوحيد المعجمي هذه؟ هل سينظر لهذه "المصطلحات العربية" على أنها "دخيل عربي" على "اللغات الأمازيغية المحلية" ومن تم يتعين "تطهيرها" منه من باب "الصفاء اللغوي"،أم سينظر لذلك من منظور الإغناء المعجمي الناتج عن عملية تثاقف تاريخي بين العربية والأمازيغية، والذي يعبر في العمق عن وحدة إرادة العيش المشترك بين أبناء الأمة الواحدة في إطار عمق حضاري واحد حاضن لكل التمايزات اللغوية والثقافية؟

وكيفما كانت طبيعة الصراع حول توحيد وتدريس الأمازيغية، والرهانات الحقيقية القابعة وراء توجهات الأطراف، فإن خيار التوحيد جعل الحركة الأمازيغية أمام محك رئيسي يمكن اختزاله في سؤال مركزي وهو: ألا يتعارض مبدأ التوحيد مع شعار الحركة الأمازيغية "الوحدة في التنوع"؟ وكيف السبيل إلى تجنب صناعة لغة نخبوية مخبرية تقتل التمايزات اللغوية والثقافية لسوس، والريف والأطلس؟(خصوصا إذا علمنا أن التقعيد المعجمي للغة الأمازيغية المعيارية الموحدة لا يعتمد بالضرورة "تاريفيت" و"تمازيغت" والسوسية" " باعتبارها تفريعات "للغة

الأمازيغية" حسب الحركة الأمازيغية، بل إنه يستعان بلغة الطوارق أوغيرها من أجل سد كل خصاص لغوي على مستوى تقعيد اللغة الأمازيغية الموحدة، ويتم استبعاد ما يسمى الدخيل على هذه اللغة، حتى ولو كان نتاج تثاقف تاريخي بين اللغة العربية وإحدى فروع اللغات الأمازيغية الجهوية، وفي ذلك مسعى لربح رهان فك الارتباط بين اللغة الأمازيغية والعربية لربح رهان استقلالية اللغة الأمازيغية الذي له تأثير كبير في تحديد معالم هويتنا الوطنية، بل ومعالم العمق الحضاري الحاضن لتمايزاتنا اللغوية والثقافية).

وبمعنى أدق، هل تقبر الحركة الأمازيغية الخصوصيات الثقافية باسم الخصوصية الثقافية؟

ومع التوسع في مطلب الإدماج المؤسساتي للأمازيغية لتشمل مجموع مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، أثير سؤال "منهجية" الإدماج المؤسساتي للأمازيغية:أية أمازيغية ستكون موضوع إدماج؟ هل هناك أمازيغية مؤهلة اليوم لتدمج مؤسساتيا ببعديها السياسي والهوياتي كما تطالب بذلك الحركة الأمازيغية؟

وبعد إقرار الأمازيغية لغة رسمية بنص الدستور، عاد سؤال منهجية الإدماج ليطرح برهانات سياسية مضاعفة، وذلك تحديدا من خلال نص القانون التنظيمي المحدد لمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية(قانون تنظيمي يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات ادماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، جريدة رسمية عدد 6816 بتاريخ 26 شتنبر 2019).

وسأكتفي هنا بالتركيز على نقطتين اثنتين:

أولا: نص القانون التنظيمي يحدد مجالات الإدماج المؤسساتي دونما تحديد دقيق وواضح "لهوية المدمج" أي "اللغة الأمازيغية"، وهذا ما يظهر منذ المادة الأولى من نص القانون التنظيمي، التي نصت في فقرتها الثانية على أنه :"ويقصد باللغة الأمازيغية في مدلول هذا القانون التنظيمي مختلف التعبيرات اللسانية الأمازيغية المتداولة بمختلف مناطق المغرب، وكذا المنتوج اللسني والمعجمي الأمازيغي الصادر عن المؤسسات والهيئات المختصة"، مما يولد مجموعة أسئلة من قبيل:

-ما المقصود بالمنتوج اللسني والمعجمي الأمازيغي الصادر عن المؤسسات والهيئات المختصة" ؟ من يقوم بعملية الإنتاج اللغوي هذه؟ وبأية ضوابط؟ وهل سنكون مستقبلا أمام عملية إنتاج لغوي لا تنتهي وقد تبعدنا عن "الأمازيغية المغربية" بمختلف تعابيرها اللسانية المعهودة لدى المغاربة منذ قرون مضت؟

-هل يحيل ذلك على "المجموعات اللسانية" الأخرى مثل "الطوارق" و"القبايل"، مما يؤشر لنوع من "الصناعة اللغوية" المستقبلية للأمازيغية الموحدة على مستوى شمال افريقيا ككل ؟ وما موقع "الأمازيغية بل الأمازيغيات المغربية " في مسلسل "الصناعة اللغوية" هذا؟

-هل ستتم مراعاة التلاقح اللغوي بل التثاقف التاريخي بين العربية بكل تلاوينها اللسانية، والأمازيغية بكل تلاوينها اللسانية في عملية الانتاج اللغوي هاته؟

ثانيا: إن المادة الأولى من نص القانون التنظيمي، والتي تعتبر الأساس الذي يقوم عليه القانون التنظيمي ككل، جاءت بعبارات عامة لم تسعف في تحديد دقيق لجوهر وماهية هذه اللغة الرسمية

موضوع الإدماج المؤسساتي، مما يستدعي إعادة صياغتها بلغة أدق ووفق رؤية أوضح، خصوصا إذا علمنا بأن عدم وضوح الصياغة اللغوية للمادة الأولى من مقترح القانون التنظيمي هو تعبير في العمق عن عدم وضوح الرؤية لدى دوائر القرار، ومعها الفاعل الأمازيغي كذلك؛ عدم وضوح الرؤية على مستوى استراتيجية توحيد المعجم اللغوي الأمازيغي، وعدم وضوح الرؤية على مستوى استراتيجية الإدماج المؤسساتي للأمازيغية ككل. وهذا ما تترجمه المواد 5و8 و16 من نص القانون التنظيمي26.16، التي تتحدث عن "التعبيرات اللسانية الأمازيغية".

ونظرا لأن هذه الدراسة لا تسع لتناول كل مواطن الخلل على مستوى منهجية الإدماج، فإنني سأكتفي بتناول الجانب المتعلق بالإدماج المؤسساتي للأمازيغية في قطاع العدالة، كما تناوله نص القانون التنظيمي في بابه الثامن. وذلك من خلال ملاحظات ثلاث:

أولا: اللغة القانونية لغة دقيقة جدا، وتستند في الأصل إلى نص قانوني واضح ودقيق واجتهاد قضائي مدون بلغة واضحة. فكيف السبيل لاعتماد "اللغة الأمازيغية" لغة للتقاضي دونما وجود لنص قانوني ولاجتهاد قضائي مكتوب بهذه اللغة التي لم تحدد ماهيتها بعد لا شكلا ولا مضمونا؟ ومما يدل على صعوبة هذا الورش هو تحديد المادة 31 أجل خمسة عشر سنة للعمل بأحكام المادة 11.

ومشكل "اللغة القانونية الدقيقة" لن يثار فقط في معرض قراءة القاضي للمذكرات والمذكرات الجوابية لأطراف الدعوى،وفي معرض تجهيزه لملف القضية، بل سيثار بشكل أعمق في معرض تنفيذ الأحكام القضائية المحررة "باللغة الأمازيغية"، بحيث ستثار في كل مرة صعوبة في التنفيذ نتيجة عدم تحقق عنصر الدقة والوضوح على مستوى اللغة القانونية المعتمدة.

ثانيا: إذا تجاوزنا مشكل دقة اللغة القانونية المستعملة فإنه ثمة مشكل آخر يعرفه جيدا رجال القانون وهو مشكل تسليم النسخ التنفيذية من طرف مصلحة كتابة الضبط؟ بحيث بأية لغة ستصدر الأحكام القضائية التي ستصير سندات تنفيذية لاحقا حائزة لقوة الشيء المقضي به؟ وبلغة أدق ماذا لو طالب المستفيد من الحكم تسليمه "نسخة تنفيذية " باللغة الأمازيغية مع اعتراض المنفذ عليه على ذلك بحجة أنه يجهل الكتابة والتواصل بهذه اللغة؟

أظن أن القانون التنظيمي لم يتناول هذا الجانب ولم يحل على نصوص أخرى لتنظيمه مما يجعله خارج دائرة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية كما حددها نص القانون التنظيمي نفسه.

ثالثا: إن الممارسة القضائية المبنية على تواجد لغتين رسميتين تفرض إحدى سيناريوهين:

أولهما العمل بالتوزيع الجغرافي للغة بحيث نصبح أمام أقاليم لغوية تعتمد فيها لغة واحدة كلغة رسمية،في حين أن اللغة الرسمية الأخرى تستعمل كلغة ترجمة أولى، ليس من باب إقرار العدالة اللغوية ولكن من باب ترسيخ الوحدة السياسية للجماعة الوطنية داخل الدولة الواحدة على تعدد مكوناتها اللغوية والثقافية.

وهذا السيناريو يبقى مستبعدا في المغرب من منطلق كوننا لا نعيش كمغاربة توزيعا جغرافيا لسانيا محددا يجعل التمييز الجغرافي قائما بين المغاربة على المستوى اللساني.

أما السيناريو الثاني فهو اعتماد سياسة قضائية تؤسس لوحدة النظام القضائي وللعدالة اللغوية في نفس الوقت، وذلك من خلال الإبقاء على اللغة العربية لغة " التحرير القضائي"، إن صح التعبير،

مع إقرار "اللغة الأمازيغية" لغة للتقاضي أيضا بما يحقق العدالة القضائية، وذلك من خلال إقرار إلزامية الترجمة أثناء سير الجلسات، أوفي مرحلة البحث التمهيدي أو التحقيق أوكل إجراء مسطري يمكنه أن يمس بحقوق المتقاضين.

كما انه يمكن إقرار "العدالة اللغوية" من خلال إقرار إلزامية جواب الإدارة القضائية على كل الشكايات والمراسلات التي ترد عليها من المواطنين المغاربة باللغة الأمازيغية، لأنه ليس في حدود إقرار ذلك، في تقديري الخاص، أي تهديد لوحدة الجماعة السياسية الوطنية. وأظن أن القانون التنظيمي 26.16 في نص مادته الحادية عشر نحى نفس المنحى.

ففي حدود هذا المستوى من الإدماج المؤسساتي للأمازيغية في مرفق العدالة، وفي غيره من المرافق الوطنية الحيوية، نحقق مصالحة مع الأمازيغية في إطار " الوحدة في التنوع"؛ وحدة الجماعة السياسية الوطنية بتنوعها السوسيوثقافي"، وندرأ كل نزوع من طرف البعض للتأسيس مستقبلا لنظام قضائي قائم على أساس توزيع جغرافي لساني يميز بين المغاربة كتلا اثنية.

قائمة المراجع:

1.ابراهيم اخياط (2004)، دور الخطاب الامازيغي في تصحيح المفاهيم الفكرية السائدة، وارد في "قراءة في مسار الحركة الثقافية الأمازيغية، سلسلة الدراسات الأمازيغية، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، الرباط، المملكة المغربية.

2.أحمد بوكوس(2003)، الأمازيغية والسياسة اللغوية والثقافية بالمغرب،ط1(2003)، مركز طارق ابن زياد، الرباط، المملكة المغربية.

3.أحمد بوكوس(2013)، مسار اللغة الأمازيغية الرهانات والاستراتيجيات، ط1(2013)، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، المملكة المغربية.

4.أحمد بوكوس(2016)، الهيمنة والاختلاف في تدبير التنوع الثقافي، ط1(2016)، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، المملكة المغربية.

5.أحمد عصيد(2002)، أسئلة الثقافة والهوية بالمغرب المعاصر، ط1(2002)، مطبعة بني يزناسن، سلا، المملكة المغربية.

6.أحمد عصيد(2002)، الثقافة والعرق في المغرب، من فوبيا "الفتنة" إلى عقلنة الخطاب، وارد في معارك فكرية حول الأمازيغية، مركز طارق بن زياد، ط1(2002)، الرباط، المملكة المغربية.

7.أحمد عصيد(2002)، الخطاب الثقافي الأمازيغي، الحقل، الأسئلة والمفاهيم، وارد في معارك فكرية حول الأمازيغية، مركز طارق بن زياد، ط1(2002)، الرباط، المملكة المغربية.

8.أحمد عصيد(2011)،"الأمازيغية ما بعد الترسيم: الأوراش الكبرى"، مجلة نوافذ، عدد(49-50،يوليوز 2011).

9.أرضية الاختيار الأمازيغي، صادر بتاريخ أبريل 2007، غير منشور

10.البيان الأمازيغي، فاتح مارس 2000،وارد في الموقع الالكتروني http://www.tawalt.com

11.الصافي مومن علي(1996)، الوعي بذاتنا الأمازيغية،ط1(1996) منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، الرباط، المملكة المغربية.
12.الصافي مومن علي(2002)، خطابات إلى الشعب الأمازيغي،ط1(2002)، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، الرباط، المملكة المغربية.
13.عبد السلام خلفي(2002)،التعريب في المغرب، مجلة نوافذ، عدد(17-18، غشت 2002).
14.محمد الشامي(2002)، خلفية مفهوم العوربة: تهميش المكون الأمازيغي وإقصاؤه،، وارد في معارك فكرية حول الأمازيغية، مركز طارق بن زياد، ط1(2002)، الرباط، المملكة المغربية.
15.محمد بودهان(2003)، تيفيناغ – ايركام أوإصلاح الخطأ بخطأ أفدح"، جريدة تاويزا، ع (74-يونيو2003)، وارد فيwww.tawiza.net
16.محمد بودهان(2003)، عودة إلى موضوع "تيفيناغ-ايركام، إصلاح الخطأ بخطأ أفدح"، جريدة تاويزا، ع(76- غشت2003)، وارد فيwww.tawiza.net
17.محمد بودهان(2013)، في الهوية الأمازيغية للمغرب،ط1(2013)، سلسلة في سبيل الأمازيغية، عدد 5، منشورات ثويزا، المملكة المغربية.
18.محمد بودهان(2019)، في العربية والدارجة والتحول الجنسي الهوياتي،ط1(2019)، سلسلة في سبيل الأمازيغية، عدد 65، منشورات ثويزا، المملكة المغربية.
19.مذكرة الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي الموجهة للجنة الاستشارية لمراجعة الدستور بتاريخ 13 أبريل 2011
20.مذكرة الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة الموجهة للجنة الاستشارية لمراجعة الدستور بتاريخ 12أبريل 2011.
21.مذكرة كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالشمال الموجهة للجنة الاستشارية لمراجعة الدستور بتاريخ أبريل 2011.
22.ميثاق الجمعيات الأمازيغية بالريف من اجل دسترة الأمازيغية الصادر بتاريخ 4 يوليوز 2004، غير منشور
23.ميثاق المطالب الأمازيغية بشأن مراجعة الوثيقة الدستورية، بدون تاريخ، غير منشور
24.ميثاق حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين، صادر بتاريخ 5 غشت 1991.

25.EL QUADERY (Mustapha) : « L'Etat national et les berbères, le cas du Maroc mythe colonial et négation nationale. Thèse de doctorat en histoire contemporaine. University Paul Valéry, Montpellier III, 1995.
26.Daniel Cefaï (1996),La construction des problèmes publics. Définitions de situations dans des arènes publiques,Réseaux,Vol 14,N°75.

27.H. Aourid, Le substrat culturel des mouvements de contestations au Maroc, analyse des discours islamiste et amazigh, thèse de doctorat

d'Etat, université Mohamed V, Faculté des sciences juridiques économiques et sociales, Rabat Agdal 1999.

28.Hanspeter Kriesi (2009), Les mouvements sociaux et le système politique : quelques remarques sur les limites de l'approche du processus politique, Sociologie et sociétés,Volume 41, N° 2.

29.Marcos Ancelovici et Stéphanie Rousseau(2009), Présentation : les mouvements sociaux et la complexité institutionnelle , Sociologie et sociétés, Vol.41,n°2.